

قرار لمجلس المنافسة عدد 164/ق/2023 صادري في 10 محرم 1445
(28 يوليو 2023) المتعلق بتولي الشركة الوطنية للإذاعة
والتلفزة «SNRT» المراقبة الحصرية لراديو البحر الأبيض
المتوسط الدولية «RMI» عن طريق اقتناء نسبة 86.3% من
أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435
(30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435
(30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436
(فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية
الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436
(4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة،
كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ
10 محرم 1445 (28 يوليو 2023)، وبعد تأكد رئيس مجلس المنافسة
من توفر النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الدائمة طبقا لمقتضيات
المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم
تغييره وتتميمه؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة
العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 079/ع.ت.إ/2023 بتاريخ
4 شوال 1444 (25 أبريل 2023)، والمتعلق بتولي الشركة الوطنية
للإذاعة والتلفزة «SNRT» المراقبة الحصرية لراديو البحر الأبيض
المتوسط الدولية «RMI» عن طريق اقتناء نسبة 86.3% من أسهم
رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي
رقم 2023/092 بتاريخ 5 شوال 1444 (26 أبريل 2023) والقاضي
بتعيين السيدة خديجة صالح مقرر في الموضوع طبقا لأحكام
المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة «SNRT» المراقبة الحصرية لراديو البحر الأبيض المتوسط الدولية «RMI» عن طريق اقتناء نسبة 86.3% من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة :

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطين من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وهما تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي المنجز بالمغرب لمجموع المنشآت ورقم المعاملات المنجز بالمغرب بشكل منفرد من لدن اثنتين على الأقل من المنشآت المحددتين في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.23.273 وكذا تجاوز أحد أطراف العملية سقف حصة السوق المحدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 :

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- **الجهة المقتنية بصفة مباشرة :** الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة «SNRT» وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، ذات رأسمال عمومي، مسجلة بالسجل التجاري بالرباط تحت رقم 60485، ويتواجد مقرها الاجتماعي بالرقم 1، زنقة البرهيمي، الرباط. وتنشط في مجال البث الإذاعي والتلفزي. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة المذكورة تتقيد بدفتر تحملات وضعته الحكومة يحدد مهامها والتزاماتها فيما يتعلق بتنوع وتطوير خدمات البث الإذاعي والتلفزي، كما تعتبر مجموعة متكاملة، إذ تقوم ببث ونشر خدمات إذاعية وتلفزية متنوعة، وهي كالاتي :

- أربع (4) خدمات إذاعية ذات تغطية وطنية : إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، الإذاعة الوطنية، الإذاعة الأمازيغية، إذاعة «CHAINE INTER».

- إحدى عشر (11) خدمة إذاعية ذات تغطية إقليمية (الدار البيضاء وفاس ومكناس وطنجة والداخلة والعيون ومراكش وأكادير والحسيمة ووجدة وتطوان).

- ثمان (8) خدمات تلفزية تتعلق بالقنوات التالية : إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، قناة الأولى، العيون، الرياضية، الثقافية، المغربية، أفلام TV، الإذاعة الأمازيغية.

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 20 من شوال 1444 (11 ماي 2023) والذي يمنح أجل عشرة (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه :

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أي ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة :

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 25 من شوال 1444 (16 ماي 2023) :

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 6 محرم 1445 (24 يوليو 2023) :

وبعد تقديم المقرر العام ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا الخلاصات والتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 10 محرم 1445 (28 يوليو 2023) :

وحيث إنه طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12، فإن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع عقد استثمار مبرم بين الأطراف المعنية بتاريخ 28 فبراير 2023 الذي ينص على اقتناء الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة «SNRT» لنسبة 86.3% من رأسمال وحقوق التصويت المتعلقة بشركة راديو البحر الأبيض المتوسط الدولية «RMI» :

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 :

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

وحيث إنه يمكن تحديد السوق الجغرافية المعنية على المستوى الوطني بالنظر إلى طبيعة وخصائص العرض والطلب في الأسواق المعنية، واعتبارا لكون الشركات الناشطة داخل الأسواق المذكورة تبقى قادرة على توفير خدماتها عبر كافة التراب الوطني :

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي للأثار الأفقية لعملية التركيز، أبان على أن السوق المرجعية المتعلقة ببيع المساحات الإعلانية التلفزيونية تتميز بنسبة تركيز مهمة، حيث تحوز شركة «SOREAD – 2M» وحدها عن طريق «3 Régie» على حصة مهمة تتراوح بين 65 و70 في المائة من السوق. وحيث إنه بعد إنجاز عملية التركيز الحالية، وباقتنائها لشركة «3 Régie»، فإن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ستعزز موقعها داخل السوق، إذ سترتفع حصتها بنسبة تتراوح بين 75 و80 في المائة، مما يترتب عنه حصة تراكمية للأطراف تصل إلى نسبة تتراوح بين 95 و100 في المائة، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى خلق وضعية هيمنة اقتصادية في السوق المعنية. كما أن العملية من شأنها تعزيز الوضع المهيمن الجديد بشكل تصاعدي نظرا للطابع المترابط لأسواق الإعلانات بالأسواق السمعية البصرية باعتبار ما توفره عائدات الإعلانات من مصادر تمويل برامج وحقوق البث جديدة (effet spiral de l'audience)، مما سيترتب عنه الزيادة من احتمال إقصاء المنافسين الحاليين أو ردع أي منافسة محتملة جديدة مستقبلا :

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي للأثار الأفقية المحتملة في الأسواق المرجعية الأخرى، أبان على أن الحصص التراكمية للأطراف المعنية هي كالتالي :

- في مجال بيع المساحات الإعلانية الإذاعية، تبقى الحصة متوسطة وتتراوح بين 15 و20 في المائة، كما أن السوق المعنية تتميز بوجود عدد مهم من المنافسين يتوفرون على حصص سوق مهمة، ضمنهم: «Hit Radio»، «Med Radio»، «MFM» وهو الأمر الذي لن يترتب عنه إحداث أو تعزيز وضعية هيمنة اقتصادية في السوق المرجعية :

- في مجال بيع المساحات الإعلانية عبر الإنترنت تبقى الحصة ضئيلة وتتراوح بين 0 و5 في المائة، كما أن هذه السوق تتميز بحصص سوق متفرقة للمنافسين والتي تظل ضعيفة باستثناء الشركات العالمية الرائدة في السوق (YouTube, Instagram, Google, Facebook) وهو الأمر الذي لن يترتب عنه أي تأثير أفقي سلبي على المنافسة في السوق المرجعية :

من جهة أخرى، تنشط الشركة المقتنية عبر وسائل البث الرقمي خاصة : عبر تطبيق Mobile SNRT Live ومواقع قنوات وبرامج SNRT :

- الجهة المستهدفة : ويتعلق الأمر براديو البحر الأبيض المتوسط الدولية «RMI» وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، يقع مقرها الاجتماعي بزينة أمصلاح، طنجة، مسجلة بالسجل التجاري بطنجة تحت رقم 3587. وهي إذاعة عامة للأخبار الدولية والخدمات والترفيه، تبث برامجها باللغتين العربية والفرنسية كما تعتبر محطة إذاعية مرجعية بالمغرب العربي وفي دول إفريقيا الناطقة بالفرنسية. وتتوفر «RMI» على فرع مشمول بالعملية وهو شركة «3 Régie»، وهي عبارة عن شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي ومسجلة بالسجل التجاري للدار البيضاء تحت رقم 63381، تنشط في مجال إدارة مبيعات المساحات الإعلانية المرتبطة ب (SOREAD 2M, MEDI1TV, RMI).

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي، الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة واستنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة :

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن الأسواق المرجعية المعنية بهذه العملية هي كالتالي :

- سوق البث الإذاعي المجاني :

- سوق بيع المساحات الإعلانية الإذاعية :

- سوق بيع المساحات الإعلانية التلفزيونية :

- سوق بيع المساحات الإعلانية عبر الإنترنت :

وحيث يستفاد من نتائج مسطرة التحقيق أن الأسواق السمعية البصرية تتميز بطبيعة ثنائية ومترابطة بأسواق الإعلانات المتعلقة بها (marché biface)، حيث يتنافس المذيعون على عائدات الإعلانات مما يجعلها ممولة كليا أو جزئيا بواسطة هذه المداخل. وبالتالي فإنه ليس من الضروري تحديد سوق مناسب للبث الإذاعي، ذلك أن نسبة الاستماع ستؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم تمرکز المذيعين في سوق الإعلانات، في جميع الأحوال :

وحيث إنه استنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تبين لمصالح التحقيق أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن ينتج عنها أي تأثير عمودي على المنافسة في الأسواق المرجعية المتعلقة ببيع المساحات الإعلانية، لكون أطراف العملية لا تنشط على مستوى الأسواق القبلية أو البعدية لهذه الأسواق؛

وحيث إن التحقيق أظهر أن عملية التركيز تنطوي كذلك على آثار تكتلية تعود لوضعية الهيمنة الاقتصادية للطرف المقتني في سوق بيع المساحات الإعلانية التلفزيونية، باعتبار أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة «SNRT» قد تربط بيع مساحاتها الإعلانية الحالية بمختلف المساحات الإعلانية التي تديرها شركة «Régie 3» المستهدفة، وهي ممارسة من شأنها أن تؤدي إلى اللجوء إلى البيع المشروط أو الخصم المقيد من خلال اشتراط اقتناء مساحات إعلانية تلفزيونية معينة بضرورة اقتناء مساحات إعلانية أخرى. كما يمكن أن تحد من فرص الفاعلين الآخرين في أسواق الإعلانات المعنية وعرقلة المنافسة في هذه الأسواق؛

وحيث إنه وطبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 15 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه، فقد تقدمت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بمجموعة من التعهدات مرفقة بهذا القرار، وذلك قصد اتخاذ تدابير تهدف إلى معالجة آثار العملية المنافسة للمنافسة ووضع حد للانشغالات التنافسية المثارة من قبل مصالح التحقيق وفق ما هو مسطر أعلاه، تتضمن ما يلي:

- **التعهد الأول:** المتعلق باعتماد الأطراف لبرنامج المطابقة لقانون المنافسة:

• تتعهد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بالامتثال الصارم لقواعد قانون المنافسة، وتلتزم في هذا الصدد بتبني نظام مبني على قيم المنافسة الحرة والشريفة؛

• تتعهد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بتبني سلوك يقظ اتجاه زبائنها المعلنين ومنافسها، وعدم اللجوء إلى ممارسات من شأنها أن تعيق شروط الممارسة الحرة للمنافسة داخل السوق؛

• تتعهد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بوضع برنامج مطابقة يتضمن العناصر المقترحة في دليل المطابقة الذي أصدره مجلس المنافسة، والإشارة صراحة إلى الآثار السلبية لجميع الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة المحظورة بمقتضى القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه، من اتفاقات منافية لقواعد المنافسة، واستغلال وضع مهيمن أو وضعية تبعية اقتصادية، وتطبيق أسعار مخفضة بصورة تعسفية وممارسة بيع مقيد أو خصومات مقيدة واللجوء إلى عمليات تركيز مخالفة للقانون المذكور.

- **التعهد الثاني:** المتعلق بالمخاطر المرتبطة بالآثار التكتلية لا سيما إغلاق الأسواق أمام المنافسين والزبناء:

• تتعهد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بوضع شروط عامة لبيع المساحات الإعلانية المختلفة وتبليغها لزبائنها المعلنين، بما فيها الأسعار والتخفيضات والتعويضات المطبقة بالنسبة لكل صنف من المساحات الإعلانية. هذه الشروط ينبغي أن تكون واضحة ودقيقة وشفافة.

• كما تتعهد أن تؤسس التخفيضات والخصومات والتعويضات على معايير موضوعية. هذه المعايير قد تتضمن مبلغ المشتريات المحققة حسب الزبون أو عدد المساحات الإعلانية المطلوبة أو شروط الأداء أو طريقة أداء الزبون؛

• تتعهد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بضمان معاملة منصفة وموضوعية وغير تمييزية فيما يتعلق بشروط الشراء وأجال تقديم الخدمات والأسعار المطبقة كما تتعهد بعدم تطبيق أي ممارسة بيع مقيد أو خصومات مقيدة.

- **التعهد الثالث:** المتعلق بمخاطر احتمالية إقصاء المنافسين الحاليين أو ردع أي منافسة محتملة جديدة:

• تتعهد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة أن تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية منفصلة لمجموعة «SNRT» و «SOREAD» «2M» ومجموعة «MEDI 1» على نحو منصف وفقا للخطوط التحريرية لكل منها في مجالات القطاع السمعي البصري التي طورت فيه كل شركة خبرتها وتميزها؛

• كما تتعهد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بضمان تحديد أهداف اقتصادية منفصلة لكل شركة على حدة سنويا مع تكليف الكيان الجديد «Régie publicitaire unique» بإدارة إعلانات جميع الشركات السمعية البصرية وتحديد قائمة الأسعار حسب الخدمة المطلوبة والسوق المعنية حيث يكون هذا الكيان هو المسؤول الوحيد عن تحقيق الأهداف العامة المحددة من طرف المجموعة القابضة الجديدة «SNRT» فيما يخص عائدات الإعلانات؛

وحيث التزمت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، تحت مسؤوليتها، بتنفيذ واحترام التعهدات المقدمة وفق الكيفيات والجدول الزمني المضمن في مراسلتها المذكورة أعلاه.

وحيث إن التعهدات المقدمة من طرف الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تهدف إلى ضمان وتعزيز منافسة فعالة في الأسواق المعنية بالعملية، وتستجيب للانشغالات التنافسية المثارة على مستوى التحقيق ومعالجة آثار العملية المنافسة للمنافسة، كما أنها تتمكن في إطار مقاربة استباقية، من الوقاية من الوقوع في ممارسات منافية لقواعد المنافسة عبر تبني برنامج داخلي للمطابقة :

وحيث يتعين اعتبار النص الكامل للتعهدات المقدمة، والمرفقة لهذا القرار، جزءاً لا يتجزأ من قرار مجلس المنافسة،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 079/ع.ت.إ. 2023 بتاريخ 4 شوال 1444 (25 أبريل 2023)، يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة «SNRT» المراقبة الحصرية لراديو البحر الأبيض المتوسط الدولية «RMI» عن طريق اقتناء نسبة 86.3% من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، شريطة الإنجاز الفعلي للتعهدات التي قدمتها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والتي أصبحت ملزمة لها بمقتضى هذا القرار، مع اعتبار النص الكامل للتعهدات المقدمة والمرفقة لهذا القرار، جزءاً لا يتجزأ من قرار مجلس المنافسة.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقدة طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، بتاريخ 10 محرم 1445 (28 يوليو 2023)، بحضور السيد أحمد رحو رئيساً للجلسة، والسيدة جهان بن يوسف، والسادة: عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات:

أحمد رحو.

عبد الغني أسنينة.

حسن أبو عبد المجيد.

جهان بن يوسف.

عبد اللطيف المقدم.